الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

19 **ربيع ثانى** 1437 –17 **يناير** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان فى العالم	15

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

افتتاح مقر جديد لصندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19650423

الدمام - «الحياة»
افتتح صندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة مقره الجديد في المدينة الصناعية الأولى بالدمام، وذلك في حفلة نظمها الصندوق أول من أمس)الأحد)، في حضور عضوات منتدى سيدات الأعمال في المنطقة الشرقية وعضوات المجلس التنفيذي لسيدات الأعمال في الغرفة التجارية ومجلس المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى موظفات الغرفة التجارية ومجلس شابات الأعمال، وعدد من الجهات والسيدات المعنيات بالتنمية في المنطقة الشرقية.
وقدمت نائبة الرئيس التنفيذي للصندوق هناء الزهير، خلال الحفلة، عرضاً توضيحياً يبيّن مراكز ونشاطات وبرامج الصندوق، والمبادرات التي قدمها منذ تأسيسه، موضحة أن الصندوق يعمل على خدمة المجتمع اقتصادياً، وعلى إعطاء الفرص للجميع، وزيادة الفرص الاستثمارية، إضافة إلى تشجيع الفكر الريادي.
وأكدت أن لدى الصندوق توجهاً مستمراً لتحقيق مزيد من النجاحات وإعلاء الطموحات جنباً إلى جنب مع طموح السيدات السعوديات، اللاتي هن المحرّك الأول للتقدم والإنجاز.
بدوره، قال الرئيس التنفيذي لصندوق الأمير سلطان لتنمية المرأة حسن الجاسر: «يبدأ الصندوق بتدشين مقره الجديد مرحلة جديدة من مسيرته، بهدف استكمال مسيرته التنموية نحو خدمة الوطن وتقدم السيدات السعوديات كافة، وبجهود المنسوبين والمنسوبات المشتركة أثق بأننا قادرون على تحقيق طموحاتنا». وفي ختام الحفلة، نظم الصندوق جولة لضيفاته على مركز »بيادر» لريادة الأعمال، وهو أحد مشاريع الصندوق، الذي شكل بيئة وسيطة لدعم وتطوير الأفكار الريادية، ووسيلة فاعلة لإنجاح المشاريع الناشئة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وذلك بتقديم الدعم الفني والإداري، والمساعدة في فتح القنوات التسويقية، والإسهام في خلق فرص عمل دائمة، ومنصة لتوفير شبكات الاتصال، ما يسهم في تفرغ صاحبة المشروع للتركيز على تنميته.

98في المئة معدل التغطية الإلكترونية في المرافق القضائية والعدلية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19650311

الرياض - «الحياة»
أعلنت وزارة العدل تغطية 98 في المئة من جهاتها العدلية بالمنظومة التقنية في جميع مناطق المملكة، الأمر الذي يسهم في تيسير الخدمات للمستفيدين، وحفظ أوقاتهم، وتسريع إجراءات التقاضي، واختصار إجراءات التوثيق العدلي، وتسهيل وصول المستفيد إلى كل مستنداته ومعاملاته لدى وزارة العدل، وسرعة تنفيذ الأحكام، وموثوقية البيانات والمعلومات، والعمل على إنهاء المعاملات بكل يسر وسهولة.

وأوضح تقرير لوزارة العدل أمس، أن الجهات العدلية التي شملتها الأنظمة التقنية كاملة بلغت 1037 جهة قضائية وعدلية تشمل المحاكم وكتابات العدل التي تم ربطها بمركز المعلومات بالرياض، والمركز البديل اللذين تديرهما الوكالة المساعدة للتقنية المعلومات بالوزارة، إذ بلغت الجهات القضائية 553 محكمة في كل مناطق المملكة، كما بلغ عدد الجهات العدلية 176 كتابة عدل أولى، و308 كتابات عدل ثانية.

وحرصت الوزارة على اكتمال المنظومة التقنية الإلكترونية لجميع جهاتها العدلية، إذ لم يتبق سوى جهات قليلة وفي مناطق نائية يجري العمل على تغطيتها لتكتمل المنظومة التقنية بنسبة 100 في المئة.

وقال وكيل الوزارة المساعد لتقنية المعلومات الدكتور صالح المقرن، إن الوزارة فعلت داخل المحاكم بدرجاتها المختلفة نظام المحاكم الإلكتروني الذي يعمل على رصد حركة القضايا وتسجيلها من حين ورودها وحتى الانتهاء منها.

وأشار إلى أن نظام المحاكم الإلكترونية يفّعل إصدار الصكوك إلكترونياً، ويدعم الشبكة الإلكترونية في كل مكاتب المحاكم القضائية ويربطها بجميع أقسام المحكمة، ومن ثم الربط بمركز المعلومات بالرياض، إذ يضمن تشغيل النظام الإلكتروني للمحاكم سلامة إصدار الصكوك، ويوزع القضايا بترتيب يتناسب وحجم القضايا مع كل مكتب قضائي، ويتيح معرفة نسب الإنتاجية التي تصدرها المحاكم.

ولفت إلى أن الوزارة طورت نظام الثروة العقارية في كتابات العدل الأولى الذي يسجل ويوثق الحركة العقارية ومؤشراتها ونسبة الانخفاض والارتفاع وتسجيل كل الإفراغات وإصدار مؤشرات المبيعات بحسب المناطق والمدن والمؤشر العقاري الأسبوعي، موضحاً أن تفعيل هذا النظام يضمن عدم ازدواجية إصدار الصكوك وتوحيدها في شبكة إلكترونية موحدة، كما يسرع ويسهل العملية التوثيقية لكل المؤشرات العقارية التي تتم خلال الفترات الزمنية المختلفة.

وبين المقرن أن الوزارة طورت نظام الوكالات الإلكتروني في كتابات العدل الثانية بالمملكة والذي يختص بإصدار الوكالات وتوثيق العقود وعدد من الأعمال التوثيقية الأخرى إذ يسمح لطالبي الوكالة تسجيل وكالاتهم عبر البوابة الالكترونية للوزارة ويعمل على تلافي الازدواجية في صدور أكثر من وكالة مختصة بالموضوع ذاته، وسهولة التسجيل والحصول على الوكالة سريعاً، وإمكان ربط الوكالات المسجَّلة بالجهات المستفيدة ذات العلاقة من هذه الوكالة، إضافةً إلى حصر جميع الوكالات التي تصدر إلكترونياً، ومتابعة إلغاء الوكالة.

يذكر أن وزارة العدل تعمل على التحوَّل الإلكتروني الكامل في كل دوائرها وأعمالها وأنظمتها ومشاريعها وبرامجها، وعلى الصعيد نفسه زيادة ونضج خدماتها الإلكترونية لجميع المستفيدين والتي بلغت 82 خدمة إلكترونية.

مناقشة افتتاح دوائر للتسجيل العيني للعقار ومحكمة للأحوال الشخصية

يعقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعه الأول في دورته الثالثة صباح اليوم)الثلثاء)، برئاسة رئيس المجلس الدكتور وليد الصمعاني، وبحضور أعضاء المجلس.

وأوضح الأمين العام المتحدث باسم المجلس سلمان النشوان، أن المجلس سيناقش في جدول أعماله عدداً من المواضيع في ما يتعلق بالشأن القضائي، ومنها درس افتتاح محكمة متخصصة في الأحوال الشخصية في بعض المحافظات التى تحتاج إلى مثل هذا النوع من المحاكم، إذ إن المجلس سبق وأن أعلن افتتاح محكمتين للأحوال الشخصية في مدينتي بريدة والطائف، وباشرت هذه المحاكم أعمالها ابتداءً من شهر ربيع الآخر الجاري، ويأتي درس الموضوع في هذا الاجتماع لإكمال منظومة المحاكم المتخصصة في عدد من المناطق بحسب ما تقتضيه مصلحة العمل والجاهزية للانتقال إلى العمل المتخصص.

وسيناقش المجلس أيضاً افتتاح دوائر للتسجيل العيني للعقار في عدد من المحاكم بحسب خطة مرحلية، تنفيذاً لما نصّ عليه نظام التسجيل العيني للعقار، وإسهاماً في حفظ الثروة العقارية، وتعاوناً مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وعلى رأسها وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ولما يلقاه هذا الموضوع من اهتمام المقام السامي الكريم نحو الوصول إلى سجل عيني لكل عقار وفق ما جاء في النظام. وأضاف النشوان أن المجلس وفق اختصاصه بالإشراف على القضاة، سينظر في عدد من المواضيع المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة، من نقل وتعيين وترقية وإنهاء خدمة وإحالة إلى التقاعد وغيرها من المواضيع ذات الصلة .يذكر أن المجلس أعلن لعموم القضاة في محاكم الدرجة الأولى حركة نقل ستعتمد في اجتماع المجلس الثاني، إذ قرر المجلس أن حركة النقل تجرى في العام مرتين في أول العام ومنتصفه، حرصاً على استقرار العمل في المحاكم، كما أن المجلس سيسمي عدداً من الرؤساء والمساعدين لعدد من محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى وفق البيان المعد من اللجنة المختصة.

وسينظر المجلس في إقرار حركة أخرى تخص القضاة الجدد، الذين سيوجهون للعمل في الدوائر القضائية الشاغرة في محاكم الدرجة الأولى، وعددهم 28 قاضياً بعد اتضاح حركة نقل القضاة، وسيكون لهم إسهام في تغطية أعمال عدد من المحاكم الشاغرة وفق ما تقتضيه مصلحة العمل.

محامي أم الطفلة المعنّفة يلوّح بملاحقة المسيئين إليها قضائياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19649523

جدة – منى المنجومي

لوح محامي والدة الطفلة المعنفة نريمان كداس، والمكلف رسمياً من هيئة حقوق الإنسان عبدالعزيز العنزي برفع دعاوى قضائية ضد أي إساءة شخصية إلى موكلته.

وأصدرت محكمة الأحوال الشخصية في جدة، قراراً عاجلاً لأم الطفلة المعنفة «دارين» بحضانتها، لحين الفصل في القضية نهائياً، وقال المحامي العنزي لـ«الحياة»: «حصلنا أمس على قرار من محكمة الأحوال الشخصية في جدة بحضانة الطفلة دارين لحين الفصل في القضية وإصدار الحكم النهائي فيها.«

وأوضح أن القضايا المرفوعة على والد الطفلة «دارين» تتضمن دعوى بالحق الخاص لمعاقبته لتعنيف «دارين»، ودعوى أخرى عبارة عن طلب لتصحيح أوراق والداتها نريمان، وثالثة خاصة بقضية طلاقها.

وعن انتشار صور ومقاطع لحساب أم «دارين»، يحمل الاسم ذاته وذلك قبل نشاط حسابها الخاص بطلب طفلتها »أم تريد بنتها بحضنها»، أشار العنزي إلى أن نسب أي حساب لشخص بعينه لا يجوز إلا في حال كان هذا الحساب موثقاً، أو إذا كانت هناك تقارير من جهات الاختصاص كـ«هيئة الاتصالات» تثبت أن الحساب للشخص بذاته، وزاد: «أما غير ذلك فهو خاضع للاحتمالات منها عدم صحة الحساب وصحة نسبه لشخص معين.«

وشدد العنزي على أخذ جميع الاحتياطات اللازمة في حال الإساءة الشخصية لموكلته، وقال: «في حال وصول الأمر إلى حد الإساءة الشخصية لموكلتي فسنتخذ جميع الاحتياطات اللازمة ومنها إقامة دعوى ضد كل شخص يقوم بالسبب والإيذاء لأم الطفلة دارين.«

وأشار إلى أنه من غير المنطقي إطلاق التهم جزافاً من دون التحقق، وقال: «القضية التي نحن في صددها ليست قضية زوجة أجنبية، ولا قضية طلاق كما ذهب البعض في مواقع التواصل الاجتماعي، القضية هي قضية طفلة تم تعنيفها والمعنف هو «الأب» الذي اعترف رسمياً في هيئة التحقيق والادعاء العام بتعنيف الطفلة «دارين» واعترف كذلك بأنه أرسل مقاطع التعنيف لوالدتها وعلل أفعاله بأنها تحت تأثير المرض النفسي.«

واستطرد بالقول: «إن مواقع التواصل الاجتماعي رصدت مقاطع التعنيف، والأب المعنف اعترف، وهذا المهم في قضيتنا.«

وأضاف» :نحن نعمل على الحفاظ على حقوق هذه الطفلة كافة وحمايتها من الإيذاء،، وللأسف الشديد أن البعض من أفراد المجتمع السعودي تفاعل مع القضية بنزعة عنصرية كما رأينا من بعض المعرفات في مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا لا يجوز شرعاً كما أنه مخالف لسياسة الدولة.«

وأردف قائلاً» :إن بعض المعرفات في مواقع التواصل الاجتماعي نصبت نفسها على أنها من هيئة التحقيق والادعاء العام، وهناك آخرون عملوا وكأنهم من البحث الجنائي وأصدروا الأحكام من دون التأكد من صحتها.«

وأكد العنزي أنه لم يتأكد إطلاقاً وجود معرفات على مواقع التواصل الاجتماعي لموكلته، مشدداً على عدم وجود ما يؤكد صحة الحساب المزعوم أو صحة نسبته لموكلته.

واستطرد» :حتى لو صح أن المعرف لها، فإن مشاركة موكلتي لبعض التفاصيل السعيدة في حياتها مع الناس في مواقع التواصل الاجتماعي لا تعني عدم وقوع التعنيف عليها، والحياة الزوجية كما هو معروف للجميع تمر بعدد من المحطات المتعددة، منها ما هو جميل، ومنها ما هو غير ذلك.«

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء يوافق على نظام مزاولة المهن الهندسية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19642428

وافق مجلس الوزراء اليوم (الإثنين)، على نظام مزاولة المهن الهندسية، ونص القرار أنه على المهندسين غير المسجلين مهنياً - وقت نفاذ هذا النظام - تصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ بدء العمل به، وللهيئة السعودية للمهندسين تمديد هذه المدة.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المجلس على نتائج محادثاته مع ملك مملكة أسبانيا فيليب السادس، ورئيس جمهورية لبنان العماد ميشال عون، واستقباله لمفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان، ورئيس مجلس الشيوخ الكندي جورج فيوري.

وبحسب »وكالة الأنباء السعودية» (واس)، رفع مجلس الوزراء التهنئة إلى خادم الحرمين الشريفين بمناسبة اختياره لنيل جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لهذا العام، نظير عنايته بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما واهتمامه بالسيرة النبوية ودعمه لمشروع الأطلس التاريخي للسيرة النبوية وسعيه الدائم لجمع كلمة العرب والمسلمين لمواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية.

واستمع المجلس إثر ذلك إلى عدد من التقارير عن تطور الأحداث إقليمياً وعربياً ودولياً، وعد استضافة المملكة للمؤتمر الدولي لتعزيز جهود الدول الإسلامية والصديقة لهزيمة تنظيم «داعش» في الرياض بمشاركة 13 دولة من ضمن الدول المشاركة في التحالف العسكري الدولي لهزيمة تنظيم «داعش»، تجسيداً لالتزام المملكة المستمر تجاه دعم ومساندة كل الجهود الدولية لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وتصميمها وعزمها القوي والحازم، على مواصلة جهودها المستمرة لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره، منوهاً بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر وما اتفق عليه المشاركون من ضرورة مواصلة الجهود المبذولة للقضاء على التنظيم الإرهابي، لما يمثله من خطر يهدد المنطقة والمجتمع الدولي بأكمله.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للأعمال الإرهابية التي حدثت في عدد من المدن الأفغانية، وأسفرت عن سقوط العشرات بين قتيل وجريح ووفاة خمسة مواطنين إماراتيين، مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية الشنيعة تتنافى مع القيم الإسلامية، معرباً عن التعازي والمواساة لحكومتي وشعبي جمهورية أفغانستان ودولة الإمارات العربية المتحدة وأسر الضحايا والتمنيات بأن يمن الله على المصابين بالشفاء العاجل.

وتطرق مجلس الوزراء إلى نتائج المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي اختتم أعماله أمس في باريس، مجدداً تأكيد ثوابت المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية، وأن حل الدولتين وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة هي الأساس الوحيد لحل الصراع، وهو ما تبنته مبادرة السلام العربية التي حظيت بالتأييد في المجتمع الدولي.

وناقش المجلس عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي منوهاً بإعلان وزارة الإسكان إطلاق أولى دفعات برنامج «سكني» الذي يتضمّن 280 ألف منتج سكني وتمويلي للتخصيص والتسليم في جميع مناطق المملكة، والتي اشتملت على 120 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص متنوعة المساحات بحسب معايير الدخل وعدد أفراد الأسرة، وسيتم تخصيصها خلال العام الحالي ابتداء من الشهر المقبل، وتسليمها خلال مدة أقصاها 3 أعوام، وكذلك 75 ألف أرض سكنية جاهزة للبناء، إضافة إلى 85 ألف دعم تمويلي مدعوم التكاليف من الدولة، بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والبنوك والمؤسسات التمويلية.

واطلع مجلس الوزراء على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً :بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (163 / 64) وتاريخ 28 - 2 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين المملكة العربية السعودية وجمهورية طاجيكستان في مجال خدمات النقل الجوي ، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 23 - 3 - 1437هـ. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

ثانياً :وافق مجلس الوزراء على تفويض رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الزامبي، في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في

المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة والفنون في جمهورية زامبيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (173 / 65) وتاريخ 29 - 2 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية وإدارة التراث الثقافي في جمهورية الصين الشعبية للتعاون والتبادل المعرفي في مجال التراث الثقافي، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 9 1437 - 4 -هـ. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

رابعاً :بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التجارة والاستثمار، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (198 / 79) وتاريخ 24 - 2 - 1434هـ، ورقم (9 / 13)وتاريخ 7 - 4 - 1436هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ورقم (13 - 41 / 37 / د) وتاريخ 4 - 143711 - هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

- 1الموافقة على نظام مزاولة المهن الهندسية.

- 2على المهندسين غير المسجلين مهنياً - وقت نفاذ هذا النظام - تصحيح أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال (ستة) أشهر من تاريخ بدء العمل به، وللهيئة السعودية للمهندسين تمديد هذه المدة. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً :قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (2030) بصفتها الاسترشادية، الموافق عليها بالقرار رقم 662الصادر عن القمة العربية السابعة والعشرين التي عقدت في نواكشوط بتاريخ 1437 - 10 - 20هـ.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعديل تنظيم جمعية حماية المستهلك، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 120 وتاريخ 143623 - 2 - هـ، وذلك على النحو الآتي:

- 1تعديل صدر الفقرة (2) من المادة الثالثة عشرة لتكون بالنص الآتي:

»يختار من يعينه رئيس مجلس الوزراء بأمر منه ثلث أعضاء المجلس من الأعضاء العاملين وثلث الأعضاء الاحتياطيين.«

- 2إحلال عبارة «ممن يعينه رئيس مجلس الوزراء، وفقاً للفقرة 2 من المادة الثالثة عشرة» محل عبارة «من وزير التجارة والصناعة»، الواردة في الفقرة (1)من المادة (الرابعة عشرة.(

- 3إحلال عبارة «لمن يعينه رئيس مجلس الوزراء وفقاً للفقرة (2) من المادة (الثالثة عشرة) » محل عبارة »لوزير التجارة والصناعة» الواردة في المادة الحادية والعشرين.

سابعاً :بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم / 38 / 19 - 15د وتاريخ 9 - 3 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد الحساب الختامي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1435 - 1436هـ.

ثامناً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم 146 / 60 وتاريخ 2 - 2 - 1438هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة عقوبة التشهير إلى عقوبات مقررة في كل من: نظام المحافظة على مصادر المياه، ونظام حماية المرافق العامة، ونظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم، والتقرير السنوي للمؤسسة العامة للموانئ عن عام مالي سابق، كما اطلع المجلس على نتائج الاجتماع (الثالث) للوزراء المسؤولين عن الشؤون الإسلامية والأوقاف في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

«الهيئة» تضبط 2077 حالة ابتزاز وتنهي 184 ألف مخالفة بالمناصحة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1563689

لرياض - عبدالسلام البلوي

تراجع عدد الوقوعات التي ضبطتها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بنسبة 31% خلال العام الماضي 1437-36، وضبطت 198 ألف وقوعة تجاوز عدد أطرافها 210 ألف شخص، وأنهت بالتعهد والمناصحة أكثر من 184 ألف مخالفة بمعدل تجاوز 92% من إجمالي الوقوعات وبمعدل 88% من عدد المضبوطين، وتم إحالة نحو 15 ألف قضية لجهات الاختصاص أطرافها تجاوز 26 ألف شخص.

وفيما يخص وقوعات وقضايا وحدة مكافحة الابتزاز، ضبطت الهيئة 2077 حالة وكانت الأعلى منطقة الرياض بـ617 قضية وتلتها منطقة مكة المكرمة بـ603 قضايا وسجلت نجران أقل عدد ولم تتجاوز 19 قضية.

وورد للهيئة 4850 بلاغاً شملت قضايا المساس بالقيم الدينية والآداب العامة وحرمة الحياة الخاصة والاتجار بالجنس البشري والمؤثرات العقلية وأنشطة الميسر وجرائم معلوماتية عامة ونشر المواد الإباحية، وكان 487 بلاغا غير صحيح، وأحيلت 1152 لجهات الاختصاص كما أنهت 135 بلاغاً بطلب من المبلغ، وأتلفت الهيئة 946 من عينات السحر التي فكتها.

إلى ذلك، كشف التقرير السنوي لرئاسة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عن حاجتها لاستحداث عدد أكبر من الوظائف الميدانية، خاصة أن منهج الرئاسة في الآونة الأخيرة اعتمد على خريجي الجامعات للوظائف الميدانية مما يستلزم استقطابهم وتعينهم لديها وفق المرتبات التي يستحقونها في السلم الوظيفي المعتمد من وزارة الخدمة المدنية، كما لا تقل الوظائف الإدارية المساندة للأعمال الميدانية أهمية، وتتكامل مع العمل الميداني، والرئاسة بحاجة إلى استحداث هذه الوظائف ليتوازن عملها.

وأكدت في تقريرها حاجة رجل الضبط الجنائي ورجل السلطة العامة إلى معاونين ليقوم بعمله وحاجته لسائق للمركبات، مشيرةً إلى أن الوظائف المعتمدة للسائقين 131 فقط، بينما عدد الهيئات والمراكز 533 وظيفة، وأوضح التقرير أن الهيئة تسعى لتلبية طلبات المسؤولين والمواطنين بافتتاح مراكز لها، لكن ميزانيتها غير كافية لذلك ترى أهمية اعتماد المبالغ اللازمة في ميزانيتها للأعوام المقبلة لتحقيق المطالب الخاصة بذلك، مشيراً إلى الحاجة لإنشاء مقرات خاصة للهيئات والمراكز في المدن والقرى.

الشورى يطالب باعتماد 29 دائرة للتحقيق والادعاء لإكمال منظومة الأمن والعدالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1563707

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالب مجلس الشورى هيئة التحقيق والادعاء العام باعتماد 29 دائرة بمختلف مناطق المملكة لمواجهة ازدياد الأعمال المسندة إليها لتكمل دورها في منظومة الأمن والعدالة، كما دعا عبر توصيات لجنته القضائية إلى استكمال الإجراءات الخاصة بمباشرة 14 دائرة للتحقيق والادعاء لعملها.

من جهتها، أوضحت لجنة الشورى المتخصصة بدراسة أداء الهيئة أن التقرير السنوي 36-1437 امتاز بإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للهيئة وتخصيص الأراضي المناسبة لها، وأشار التقرير الذي حصلت عليه"الرياض "إلى أن التحقيق والادعاء العام خطت خطوات كبيرة في هذا الشأن وتم تخصيص 87% لمقرات الهيئة من عدد المقرات المعتمدة من وزارة المالية في مختلف المناطق بعد عدد من قرارات الشورى بهذا الخصوص، كما استلمت الهيئة 86% من هذه الأراضي، كما تم تسليم 36 مقراً للمقاول ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين للمقرات الأمنية.

وأكدت لجنة المجلس القضائية في تقريرها المدرج للمناقشة الأربعاء بعد القادم، ارتفاع نسبة الإنجاز في دوائر الهيئة المتخصصة فتجاوزت طلبات تمديد التوقيف التي درستها الهيئة خلال العام المالي الماضي 54% وبلغ عددها 5966 قضية، كما درست دائرة قضايا الاعتداء على المال أكثر من 1800 من قرارات الاتهام في القضايا الإتلافية مرتفعة بنسبة 32.%

من ناحية أخرى، يناقش مجلس الشورى الأسبوع المقبل عددا من تقارير الأداء السنوية لبعض الأجهزة الحكومية أبرزها تقرير وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وتقرير وزارة الخدمة المدنية وتقرير وزارة التجارة للاستثمار وجميعها عن العام المالي 36-1437، كما يناقش نظام المؤسسات الصحية الخاصة والتعديلات المقترحة على نظام مزاولة المهن الصحية، وإعادة مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء تعديلات مقترحة من هيئة الخبراء.

الضمان الاجتماعي يوضح إيقاف الإعانة.. والمسن يرفض نقله لدار الرعاية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1563766

الرياض - مناحي الشيباني

كشفت المتابعة الأولية للمسؤولين بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لخبر "الرياض" (مسن يلاحق شقيقه الأكبر على الأرصفة لحمايته من البرد) والذي نشر مؤخرا أن سبب إيقاف الضمان الاجتماعي للشقيق الأكبر يعود لوجود رخصتي عمل باسمه استدعت إيقاف الضمان الاجتماعي عنه، ولعدم مراجعته للمكتب استمر إيقاف ضمانه.

فيما عجز المسؤولون بدار الرعاية الاجتماعية للمسنين بالرياض عن تقديم الخدمة لهما بعد رفض الشقيق الأكبر نقله لدار الرعاية، ليبقى شقيقه الأكبر مستمرا في ملاحقته حتى إعداد الخبر.
وكان مدير مكتب الضمان الاجتماعي بالرياض قد وجه الأخصائي خالد النفيعي لدراسة حالة المسن وسبب إيقاف الضمان حيث كشفت المتابعة لحالته أن سبب الإيقاف يعود لوجود رخصتي عمل باسم المستفيد بمنطقة جازان وقد طلب من شقيقه متابعة إساقطها لصرف مستحقاته واستمرارية صرف الضمان له.
من جانب آخر وجه مدير فرع العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض م .طارق معيض الزهراني، مدير دار الرعاية الاجتماعية للمسنين عبدالله العجلان لدراسة حالة الأخوة ونقلهما لدار الرعاية الاجتماعية والعناية بهم وفور انتقال أخصائي الدار وتقديم الخدمات للأخوة رفض الأكبر منهما الانتقال للدار، مما اضطر شقيقه الأكبر للبقاء معه وملاحقته بالشوارع كما كانا عليه حالهما في السابق .

.

السجن والغرامة 100 ألف عقوبة إفشاء أسرار «أموال القاصرين»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/node/718333

سعود العيد - جدة
حذَّرت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، أعضاء مجلس إدارة الهيئة ومنسوبيها من عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز الثلاثين يومًا، أو بغرامة قدرها مئة ألف ريال، في حال أفشوا شيئًا مما وقفوا عليه من أسرار الهيئة بسبب مباشرتهم لأعمالها، أو أن يشتروا أو يستأجروا مالًا من أموال المشمولين بنظام الهيئة، أو أن يبيعوا أو يؤجروا الهيئة شيئًا من أموالهم أو يقايضوها عليه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولو كان بطريق المزاد العلني، أو أن يدخلوا بصفتهم الشخصية طرفًا في أي عقد تنفذه الهيئة أو تشرف عليه.
وتشكل مجلس إدارة الهيئة من معالي وزير العدل رئيسًا، ورئيس الهيئة نائبًا للرئيس، وتسعة من أعضاء المجلس المعينين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، اثنين منهم من ذوي الاختصاص الشرعي، واثنين من ذوي الاختصاص المالي والاقتصادي، وخبير في الأنظمة، والتي بدأت أعمالها، فعليًا الشهر الماضي، بعد أن توصلت لصيغة تفاهم واتفاق نهائية تم على إثرها توقيع محضر مشترك بين الهيئة ووزارة العدل، - انفردت «المدينة» بنشره - حدد على إثره آليات نقل الأموال النقدية والعينية، وانتقال بيوت المال والعاملين بها للهيئة.
وفيما يتعلق بإدارة الأموال واستثمارها، فقد حددت الهيئة ما لا يتجاوز (5%) من صافي عائد استثمار الأموال التى تديرها، لما يعود بالنفع العام على جميع الأغراض التي أنشئت من أجلها، وتغطية جزء من مصروفاتها، كما يحق للهيئة بعد إذن مجلس الإدارة أن تقوم باستثمار نسبة من الأموال التي تديرها باسمها يوزع عائدها على المشمولين بهذا النظام.
كما حدد نظام الهيئة ثلاثة أيام كحد أقصى للتبليغ عن المتوفين عن حمل أو قصر أو عديمي أهلية أو ناقصيها أو غائبين أو مفقودين او مجهولين أو بوفاة الولي أو الوصي أو القيّم أو الناظر أو الوكيل عن الغائب، حيث نصَّ نظام الهيئة على أنه يجب على الأقارب وورثة المتوفى البالغين أو الأقارب المقيمين معه في معيشة واحدة أو الموظفين العموميين الذين أثبتوا الوفاة أو غيرهم، ومديري المستشفيات والأطباء والسلطات الإدارية والقضائية أو المحاكم بتبليغ الهيئة عن أيّ من الحالات التي تشملها نظامًا خلال 3 أيام كحد أقصى.
وتتولى الهيئة الولاية على أموال كل من:

1القصَّر والحمل، الذين لا ولي ولا وصي لهم.
2ناقصي الأهلية وفاقديها الذين لم تعيّن المحكمة المختصة قيما لإدارة أموالهم.
3من لايعرف له وارث والغائبين والمفقودين والوكالة عنهم في المسائل المالية.
4حفظ أموال المجهولين واللقطات والسرقات حتى تثبت لأصحابها شرعًا.
5الإشراف على تصرفات الأوصياء والقيمين والأولياء.
6حفظ الديات والأموال والتركات المتنازع عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها.
7إدارة الأوقاف الأهلية التي يوصي للهيئة بنظارتها أو التي تعين عليها.
8حفظ أقيام الأوقاف الخيرية العامة حتى شراء البدل من قبل مجلس الأوقاف الأعلى
9 أي مهمة تسند إليها بموجب النظام أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر سام.

إطلاق مقياس موهبة ليتيمات دور الإيواء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=290964&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2017-01-17 12:28 AM

أطلق مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي التابع لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالرياض، بالتعاون مع إدارة الموهوبات في إدارة تعليم منطقة الرياض، المرحلة الأولى من مشروع الاختبار القبلي لتطبيق مقياس موهبة، والذي يستهدف جميع الفتيات المشمولات بالرعاية داخل الدور الإيوائية للأيتام.
وتشمل هذه المرحلة استخدامَ منهجية علمية متطورة لقياس القدرات والمهارات الأكاديمية الكامنة لدى اليتيمات في مجالات اللغة والعلوم والرياضيات وبعض جوانب الإبداع، بالنظر اليها خلال عدد من الأبعاد والأقسام والصور لإكتشاف الموهوبات، وترشيحهن للالتحاق بالمشروع الوطني للتعرف على الموهوبين، والذي يتيح لهن الاستفادة من الفرص التي تقدمها مؤسسة موهبة ووزارة التعليم ومركز قياس، والتي تتمثل في الانضمام إلى برنامج التسريع والترشيح للمنح الدراسية، إضافة إلى توفير البرامج الإثرائية الملائمة لقدرات الفتيات الموهوبات .

"صحة مكة": التحقيق مع الفريق المعالِج.. وإذا ثبت التقصير ستُحال القضية للهيئة الشرعية

مسلسل الأخطاء الطبية يتجدد: تقديرات خاطئة تُنهي حياة عشرينية بعد لحظات من ولادتها

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
https://sabq.org

هادي العصيمي - مكة المكرمة

لم تكن تعلم المواطنة منال ذات الـ23 ربيعًا، التي اختارت مستشفى خاصًّا في مكة لتضع مولودها البكر، أنها لن تعود إلى بيتها مرة أخرى، ولن ترى ابنها الذي رأى النور بعيدًا عنها.. لقد ذهبت لترتاح من عناء الولادة فأراحها المستشفى بخطأ طبي إلى الأبد!

من جانبه، أوضح مشاري الحربي، زوج المتوفاة، أنه راض بقدر الله، ولا اعتراض على أمره.. وأوضح: بدأت فصول القصة الحزينة في يوم 7 ديسمبر بعد مراجعتي مستشفى خاصًّا شمال مكة أنا وزوجتي، ودخلنا على دكتورة النساء والولادة لمعرفة تاريخ الولادة، وبعد الكشف والفحص عليها أبلغت الدكتورة زوجتي بأن حركات الجنين قلَّت عن السابق؛ وطلبت عمل تخطيط للجنين لمعرفة حالته، وهل يمكن للجنين التحمل أم أن الحالة تستدعي الولادة عن طريق الطلق الصناعي أو العملية القيصرية.

وأضاف "الحربي": بعد عمل التخطيط للجنين والرجوع للدكتورة قالت لا بد من التنويم حالاً، وإعطائك جرعة الطلق الصناعي، وإذا لم تنفع لا بد من عمليه قيصرية، وتم عمل أوراق التنويم الساعة الـ 11 والنصف ظهرًا، ودخلت كشك الولادة في حينها، وتم إعطاؤها جرعة الطلق الصناعي، وانتظرت حتى الساعة الرابعة عصرًا والرحم لم ينفتح سوى 5 سم، واستمرت هذه الحال حتى الساعة الـ 10 ونصف ليلاً، وتم زيادة جرعة الطلق الصناعي، وإبلاغها بأن النتيجة سوف تظهر خلال ست ساعات من وقت أخذ الجرعة، لكن النتيجة ظهرت خلال 10 دقائق، وتوسع الرحم من 5 سم إلى 10 سم، وقتها تمت الولادة، لكن الجنين خرج من دون نبض وتنفس، وتم تحويله إلى غرفة الإنعاش، فيما كانت الأم تنتظر خبرًا عن طفلها، وتم إنعاشه – الحمد لله - لكن للأسف لم يكتشفوا أن الأم تنزف إلا بعدما عملوا أكثر من غرزة لتخييط المكان، وطلبوا مساندة حينها من استشاري آخر، ولم يأتِ إلا الساعة الـ 12 و40 دقيقة بعد نصف الليل، وبعد الكشف على الحالة أصر الاستشاري بأنها مصابة بالصرع، ولم يسعفها بل كان يجادلني على أنها مصابة بالصرع، لكنها تشنجت بسبب النزيف.

وأضاف "الحربي": تم تحويلها إلى العناية المركزة بعدما توقف القلب عن النبض الساعة الـ 1 و16 دقيقة، واستمرت فترة الإنعاش أكثر من 20 دقيقة، ورجع القلب ينبض بمساعدة الأجهزة، لكن دون تنفس من الرئة، وتم إعطاؤها دمًا وصفائح دموية إلى أن استقرت الحالة، وتم إعطاؤها أدوية مهدئة، وطلبوا مني التوقيع على ورقة عملية خطيرة في البطن لمعرفة النزيف، وبعدما أخذت الورقة واستخرت الله قام الفريق الطبي بالفحص على زوجتي، والرجوع لي، وأبلغوني بأنهم لا يحتاجون للعملية. فهل هذا كلام يعقل؟! يطلبون التوقيع على ورقة عملية خطيرة، ونسبة نجاحها ضعيفة جدًّا، وفي خلال قل من عشر دقائق يفحصونها ويقولون "خلاص ما يحتاج!!"

وأردف: جلست على هذه الحال دون أي تحسن أو أي نتيجة، وكنت أطالب بعمل أي شيء لإسعافها، لكنهم كانوا يقولون حالتها خطيرة، وليس بأيدنا شيء. وفي اليوم الثالث قالوا لو تحسنت وظائف الكلى والكبد سوف نعمل أشعة مقطعية للجسم، لكنهم لم يعملوها إلا اليوم الرابع، وحجتهم طول الفترة، وأن وظائف الكلى والكبد والقلب والرئة والدماغ سيئة. وعند سؤالهم

في اليوم الخامس عن عمل الأشعة المقطعية قالوا لا نقدر أن نعمل الأشعة؛ لأنها تعبانة. وبعد صلاة الظهر قالوا سوف نعمل الأشعة الآن!!

وواصل: تم عمل الأشعة وقتها، وتبيّن أنه لا يوجد نزيف في الرئة كما قالوا بعد دخولها العناية المركزة، بل هناك جلطات في الدماغ وسوائل أيضًا، ولا يوجد لدينا الجهاز الخاص بأشعة الرنين المغناطيسي، وسوف نكتب تقريرًا ونحولها إلى مدينة الملك عبدالله الطبية لعمل اللازم. ووافقتُ وطلبت منهم عمل التقرير في أسرع وقت ممكن لإنهاء الإجراءات، لكنهم تأخروا حتى الساعة الـ3 و40 دقيقة، وعند مراجعتهم وسؤالهم عن التقرير هل انتهى أم لا قالوا زوجتك نزلت تعمل أشعة رنين تحت. كيف تنزل وهم قالوا لا يوجد لدينا هذا الجهاز؟ وكيف تنزل دون علمي؟!

وتابع "الحربي" فصول المعاناة: وبعد ذلك توجهت إلى الشؤون الصحية مرة أخرى، وطلبت تحويلها إلى أي مستشفى آخر بسبب إهمالهم وتهاونهم، وبعد المحاولة مع أكثر من مستشفى تم أخذ الموافقة في مستشفى حراء في تاريخ 13/ 3/ 1438هـ، وتم تحويلها، لكنها تحولت إلى هناك وهي متوفاة دماغيًّا. وحسبما أفاد الفريق الطبي في مستشفى حراء العام، فإن فترة العلاج انتهت، وكانت متوفاة دماغيًّا حين وصولها لهم، وتوفيت - رحمها الله - بتاريخ 27/ 3/ 1438هـ وهي لم ترَ ابنها قط. فحسبي الله ونعم الوكيل.

وطالب "الحربي" بتدخل الجهات المختصة لإنصافه، ومحاسبة المستشفى والأطباء المتسببين في وفاة زوجته التي لم ترَ طفلها قط.

من جانبها، أوضحت الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة لـ"سبق" أنه بعد إحالة القضية للجهة المختصة أفادت بأنه تم استلام القضية من قِبل الإدارات المختصة بالمديرية العامة للشؤون الصحية، مع التحفظ على ملف المريضة المتوفاة؛ وذلك تمهيدًا لإجراء التحقيقات اللازمة مع المسؤولين بالمستشفى؛ لعرضها علي لجنة استشارية طبية لدراستها، والتحقيق مع الفريق الطبي المعالِج، وإكمال الإجراءات الإدارية والفنية من قِبل الجهات الرسمية، وإعداد تقرير مفصَّل بذلك. مؤكدًا أنه إذا ثبت أي تقصير أو إهمال فستُحال جميع أوراق القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية للبت فيها.

الجدير بالذكر أن المتوفاة منال ليست الوحيدة، بل أعادت للأذهان قصة وفاة المواطنة تهاني أثناء ولادتها في مستشفى خاص بسبب خطأ طبي في شهر إبريل من عام 2016، وهي القضية التي تفاعل معها المجتمع السعودي لتأثر زوجها وأبنائها من رحيلها بسبب مسلسل الأخطاء الطبية.

آخر تحديثات العنف الأسري !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-El-Ghasmi/19645443

علي القاسمي

إذا أردت أن تختبر إنساناً حول ما إذا كان يملك قلباً حقيقياً أم لا، فمرره على مصطلح العنف الأسري وشاهد كيف يُعَرّفه؟ وبماذا يعبر عنه؟ قصص العنف الأسري تعد حلقات مكررة لتقطيع القلوب الحية وهي قصص تسكن غرفاً منزوية في منازل آيلة للسقوط الإنساني إن لم تكن سقطت بأكثر من طريقة!

دائرة التأثر في مثل هذه القصص ضيقة جداً وتنعدم بعد أن يتبرع المتحدثون دوماً بأن «الفاعل» يعدو كونه واحداً من اثنين: المتهم «مريض نفسي» والآخر «مدمن مخدرات»، وهما من نرمي عليهما جل فضائحنا الاجتماعية وقصصنا الموجعة، ونضعهما سريعاً في السطر الأول لأي حديث منبري عن تفاصيل «قصة عنف.«

الجرح الأكبر في قصص العنف لدينا أن تقاليد اجتماعية بالية وأنظمة مطاطية هي التي تتصدى لأي حال بوح جريئة وتقرأ العنف من زاوية ذكورية بحتة، وبهذا فلا معنف يمكنه أن يتنفس بحرية وبثقة بأن القضية ستحسم له - مع توافر الدلائل والإثباتات واكتمال القرائن - إلا بشق الأنفس وبمشوار طويل مع طاولات التحقيق ومواعيد جلسات المحاكمة.

جرائم العنف الأسري موجودة، وإن كانت تعرض في البدء بحماسة وحرقة من أي جهة وقفت عليها، إلا أن الحماسة تتوقف بعد وقت قصير وتدفن القصص برمتها وقد تدفن معها أجساد مظلومة ذنبها الوحيد أنها لم تجد من يستمع لها ويتأكد من احتراقها.
في غرف قصية داخل مجتمعنا تُقْهر أنفس يومياً وتزهق أرواحها بالتدريج وبفعل فاعل، تأمل بالموت حلاً لأن الموت كما يقول أفضل المتشائمين وأسوأ المتفائلين «الحرية الدائمة»، وإن تفوهت هذه الأجساد بكلمة ذات اليمين أو ذات الشمال، فهي بين أمرين متساويين في المرارة: أن يكون ما حدث خارجاً عن السيطرة بفعل المرض والإدمان، وبالتالي يكون الصبر حلاً وحيداً، أو أن تعود الأمور كما كانت عليه بشيء من اللطف في القسوة، وإعطاء أوقات راحة واسترخاء بين كل وجبة عنف وأخرى.
لا نجرؤ على نشر وإعلان العقاب الرادع، لأن هناك من يعتبر في هذه القصص شأناً اجتماعياً خاصاً أكثر من كونها مواجع ومآسي تطحن القلوب وتقتل مشاعر الإنسان الحي النبيل. أخاف أن يأتي الزمن المقبل ونحن في حاجة إلى عنف لتصل قضايانا إلى الأدمغة والعقول كي نتفاعل معها، وأخشى أن يأتي المقبلون من الجيل وهم مهزوزون بلا أمل أو طموح، فقط يأتون مشبعين بحب الجريمة والرغبة في الانتقام، اكتبوا بقلق في محرك البحث بوسائل التواصل الاجتماعي الطفلة »دارين» واقرأوا مأساة هذه الصغيرة وهي كافية لبلع جرعات مضاعفة من الخيبة والحسرة.
صحيح أن حكايتها لم تتضح بدقة حتى اللحظة، لكن العنف المبدئي للطفلة تحت بند تصفية الحسابات بين الطرفين لا يبرر مطلقاً الوحشية ولا استخدام الرضيعة كورقة مساومة.

العنف!!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
/http://www.al-madina.com/node/718396

إبراهيم علي نسيب

العنف الذي يمارسه البعض هو سلوك ممجوج وقبيح!! وبالرغم من أن العقول تطورت والزمن تغير والعالم أصبح يعيش حضارة مختلفة إلا أن بعضنا ما يزال يمارس سلوكًا منفرًا كريهًا ربما وصل حد القتل والدليل ما نسمع وما نشاهد من أخبار تأتينا مزعجة جدًا، هذا يعنف طفلته وآخر يقتل زوجته أضف إلى ذلك الشارع الذي أصبح ساحة معارك دامية والسؤال.. هو لماذا يحدث كل هذا؟؟ وبالأمس شاهدت ملصقًا على أحد المساجد يتحدث عن قاتل حكم عليه القضاء بالقصاص كانت صورته الشابة محزنة وهو يسأل الناس انقاذه من موت محقق والحقيقة انني وقفت أمام هذا الملصق محدقًا في الصورة التي بات بينها وبين الموت أيام.. سوف تنتهي بانتهاء المهلة المعطاة من قبل القاضي بهدف جمع «الدية» وإلا كان السيف قدره المحتوم وقتها تذكرت الصورة التي لم أشاهدها وبقيت أسأل نفسي عنها!! كيف ماتت وكيف انتهى نبضها وكيف تألمت روحه تحت عنف اليد التي استهانت بالقتل والموت....!!!،،،
تخيلوا كيف بدأت الحكاية وكيف انتهت بقتل إنسان تاركًا خلفه مأساة وحرمان لذويه وأطفاله وأسرته التي هي بالتأكيد سوف تبقى تعاني كثيرًا بسبب اليتم وألم الفقد وتعاسة الحزن والشقاء، كل هذا يأتي للأسف بسبب سلوكيات الطيش والجنون الذي بات قضيتنا التي نراها في الشارع يوميًا وكأن الحياة معركة وكأن الخلافات لا تحل سوى بالصراع المميت والذي غالبًا ما ينتهي إلى مالم يكن في حسبان الأطراف المختلفة والقضية الكبرى هو أن يقتل الزوج زوجته بسكين إثر خلاف!! وهنا يكون لزامًا على الشؤون الاجتماعية دراسة الواقع ومحاولة تغييره بأسلوب يحمي الحياة من تصرفات باتت حقيقة لواقع مؤسف...!!!،،،
* (خاتمة الهمزة)... حينما يعتقد الآخر أن «الذراع» هو الحل للخلافات التي يفترض أن تكون هادئة ويكون العقل والمنطق هو الفيصل ويكون القانون هو العدل والحكم، تكون النهايات مأساوية!! وهي خاتمتي ودمتم.

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

تنظمه اللجنة الوطنية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

مؤتمر دولي لبحث حقوق الإنسان في مواجهة الصراع بالمنطقة

المصدر: جريدة الراية الثلاثاء 19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م
http://www.raya.com/news/pages/7a64ec3e-95f2-41b6-a189-28035e66996a

الدوحة - قنا:

تحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان

تعزيز قنوات الحوار ومعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان

تحليل آثار النزاعات على حقوق الإنسان وتطبيق اتفاقيات السلام

نظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مؤتمراً دولياً تحت عنوان (مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية) بفندق شيراتون الدوحة في الفترة من 20 إلى 21 فبراير المقبل.

وأكدت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المؤتمر يهدف لتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات وتحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات إلى الصراعات المسلحة، إلى جانب توفير سبل الانتصاف لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.

ويقام المؤتمر بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرعاية شرفية لكل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي والبرلمان العربي، ويشارك به مسؤولون حكوميون وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وباحثون وخبراء في مجال السياسات ومراكز البحوث، فضلاً عن ممثلين عن بعثات حفظ السلام والوكالات الدولية المتخصصة للأمم المتحدة ومكاتب وبعثات المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في المنطقة العربية.

مريم العطية:

تعزيز حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات

أوضحت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تصريح لها أمس، أن هذا المؤتمر سيجمع ولأول مرة منظمات حقوقية وإنسانية ومراكز فض النزاعات.

وأشارت إلى أن المؤتمر يهدف لتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في مواجهة الصراعات والأزمات وتحديد آليات الإنذار المبكر القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز قنوات الحوار بهدف منع تطور حالات الأزمات إلى الصراعات المسلحة، إلى جانب توفير سبل الانتصاف لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقالت العطية: "سوف يبحث المؤتمر وضع استراتيجيات لما بعد الصراع وتبادل الممارسات الجيدة والمبادرات الناشئة في مجال التعاون بين آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وبعثات حفظ السلام والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تحديد وتطوير آليات غير عسكرية لإدارة الصراعات وتعزيز سيادة القانون؛ بغية ضمان حماية حقوق الإنسان في أوقات الصراع في المنطقة العربية" .. لافتة إلى أنها ستقدم خلال المؤتمر العديد من أوراق العمل في كل الجلسات والورش مع اعتماد العربية والإنجليزية كلغتين رسميتين للمؤتمر إلى جانب توفير الترجمة الفورية من وإلى اللغتين المذكورتين.

وأوضحت أن منهجية تنظيم أعمال المؤتمر ستنقسم إلى جزأين، حيث يكون الجزء الأول مخصصا لحوار تفاعلي حول إدماج استراتيجيات حقوق الإنسان والسياسات في الاستراتيجيات العالمية للأمم المتحدة حول التصدي للتطرف العنيف، ومكافحة الإرهاب، وعمليات السلام، والربط بين انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعنف والاضطراب الاجتماعي والصراع.

بحث احترام حقوق الإنسان كنهج وقائي في حل النزاعات

نوهت الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن اليوم الأول من المؤتمر سيناقش عملية احترام حقوق الإنسان كنهج وقائي ووضع حقوق الإنسان في حل النزاعات علاوة على استعراض النهج القائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لحالات الصراع.

وأضافت أن الجزء الثاني سيتكون من أربع مجموعات عمل تقنية حول دمج أدوات وآليات حقوق الإنسان في عمليات الوقاية من الصراعات. وتنسيق الجهود المشتركة للأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في معالجة حالات الصراع. إلى جانب تحليل آثار النزاعات على حقوق الإنسان. وتطبيق اتفاقيات السلام، وكذلك الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان، وضمان عدم تكرار تلك الأوضاع.. موضحة أن المجموعات الأربع ستناقش من خلال هذه المحاور حماية الأطفال والنساء والأقليات في حالات النزاع، وتأثير النزاعات المسلحة على التمتع بالحق في التعليم. والنهج القائم على حقوق الإنسان في العدالة الانتقالية إلى جانب المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع في المنطقة العربية.

وضع نهج إقليمي لمنع الصراعات وإدارتها

أشارت السيدة مريم بنت عبدالله العطية الأمينة العامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن ما جعل اللجنة تفكر في تنظيم مؤتمر دولي في هذا المحور الهام هو ما تواجهه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2011م من الصراعات المسلحة المتداخلة التي أثرت على الوضع الراهن في المنطقة بصورة كبيرة، ما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية والإقليمية وسوء المستوى العام للعنف.. مؤكدة في الوقت نفسه أهمية اتحاد الجهات الفاعلة لمواجهة هذه التطورات المثيرة، بما في ذلك الهيئات الحكومية وغير الحكومية، والأطراف المتصارعة وتتجه إلى تطبيق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان ووضع نهج إقليمي لمنع الصراعات وإدارتها وتأثيرها على التمتع بهذه الحقوق.

القانون الدولي يحمي المدنيين

قالت السيدة مريم بنت عبدالله العطية أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحمي المدنيين في جميع الأوقات، سواء في وقت السلم أو النزاع، كما ينطبق خلال فترات النزاع المسلح، ليوفر حماية خاصة للمدنيين والأشخاص الذين لم يشاركوا في الأعمال العدائية وأيضا المشاركين الفاعلين في الصراع.

وأكدت أن المحاكم الدولية والإقليمية، فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان، تقر بتطبيق تلك القوانين في حالات النزاع المسلح لتوفر الحماية التكميلية بصورة يعزز بعضها بعضا.

وأشادت بتعاون المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع اللجنة في هذا المؤتمر.. لافتة إلى أن اللجنة قد نظمت على مدى السنوات الخمس الماضية مؤتمرات مشتركة واسعة النطاق بالتعاون مع المفوضية السامية وبعض الشركاء الإقليميين حول القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأوضحت أنه من أهم هذه الأعمال المشتركة مؤتمر "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية" في عام 2015م، الذي ساهمت فيه بشكل كبير الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي كان يهدف إلى مناقشة العلاقة بين الحفاظ على الأمن واحترام حقوق الإنسان في سياق النظر إلى المسؤوليات الأساسية للدول.

كاريكاتير

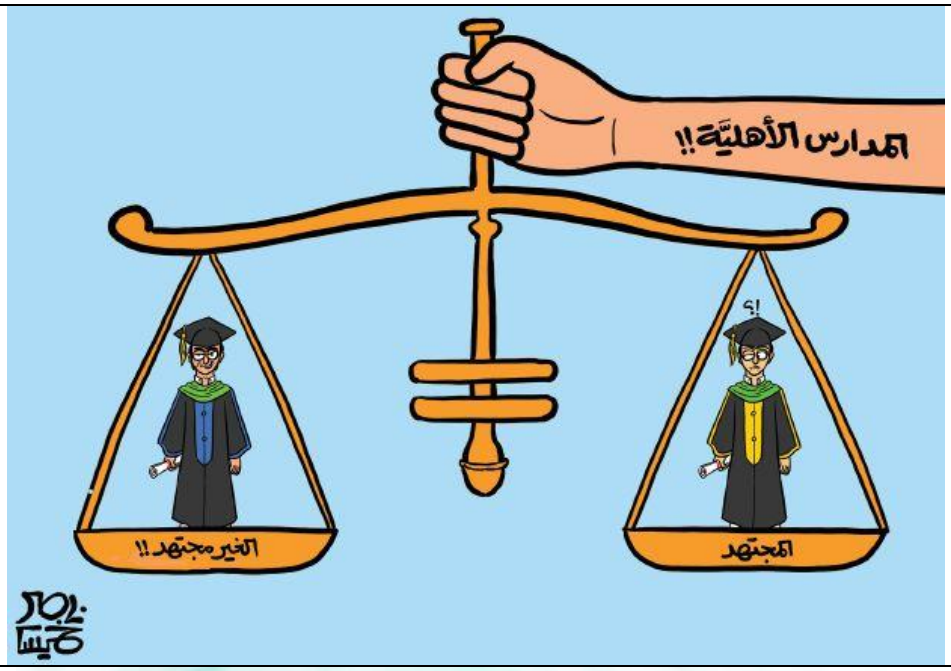

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19649544

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
19 ربيع ثانى 1438هـ - 17 يناير 2017م

http://www.alriyadh.com/1563763